الأبعاد الدلالية الصرفية عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه

أ.د. مثنى فاضل ذيب
Muthanatheeb@yahoo.com
م.م. عيسى عبد الجبار إبراهيم
Essajabbar85@gmail.com
الجامعة العراقية / كلية الاداب

Semantic morphological dimensions For Al-Ramani in his explanation of the book Sibawayh

Professor Dr. Muthanna Fadil Dhaib
Assistant Lecturer Issa Abdul Jabbar Ibrahim
University of Iraq / College of Arts

المستخلص

التركيب البنيوي الصرفي يعتمد على جذور هي أصل الكلمات المعجمية، وتتحول هذه الأصول إلى صيغ صرفية تؤدي دلالات ثابتة بكل صيغة، وهذه هي الدلالة العامية للبنية الصرفية، وقد تقتحم هذه الصيغ زيادات تؤدي بها إلى معاني أخرى أطلقنا عليها الأبعاد الدلالية، فالبعد الدلالي هو الدلالة الكامنة في سبب دخول هذا الحرف، الذي يكون دخوله على البنية سابقًا أو مقحمًا أو لاحقًا.

Abstract

The morphological structural structure depends on roots that are the origin of the lexical words, and these assets are transformed into morphological formulas that perform fixed semantics in each formula, and this is the colloquial significance of the morphological structure, and these formulas may break into increases that lead to other meanings that we called semantic dimensions, so the semantic dimension is the latent significance In the reason for entering this letter, whose entry on the structure is preceded, interpolated, or suffixed.

المقدمة

يؤدي التركيب الصرفي والصيغة الصرفية للكلمة دورًا مهمًا في بيان المعنى، فالتركيب الصرفي له دلالات تؤثر في تركيب الجملة والمعنى الذي تختص به، ومن أبنية الكلمات واشتقاقاتها وصيغها الصرفية تُستَمد الدلالة الصرفية، واهتم أصحاب الصنعة الأوائل بالدلالة الصرفية، فهذا ابن جني قد عرف التصريف بأنه "التلعّب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة لها"[1]، وبما أن التصريف هو معرفة أنفس الكلم الثابتة، فنلحظ أن ابن جني قد ربط بين الصرف والمعنى، وأن هذا التغير بمواقع الحروف يظهر لنا معاني جديدة، واختلاف الأوزان والاشتقاقات يولد معاني تختلف عن المعاني الأصلية للكلمة، فضلًا عن الحروف الداخلة على البنية الصرفية لتحمل دلالات تغير حال البنية لما هي عليه إلى دلالات لم تكن عليها في الأصل، وهذه الدواخل لها ثلاثة مواضع في بداية البنية، وفي وسطها وفي آخرها، وعلى هذا الأساس كان تقسيم المبحث على الشكل الآتي:

المطلب الأول: السوابق:

المطلب الأول: السوابق:

أولًا: السوابق الاسمية:

لا يعتمد التغير في المعنى في البنية الصرفية على التغيرات التي تجري على هيكلية الكلمة فقط، بل هناك مؤثرات خارجية تدخل على بنية الكلمة تؤثر في تغيير دلالتها، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: "إن طريقة العربية في صوغ صيغها لا تقتصر على التحول الداخلي، بل هناك طريقة الإلصاق أيضًا، فإلى جانب استخدام الحركات في صوغ المشتقات، نجد مجموعة من الزوائد اللازمة لبعض المشتقات"(٢).

وأشار الرماني إلى هذه الزوائد الإلحاقية ومنها (أل) التعريف، في علامة تصريفية تدخل على الألفاظ المعجمية الاسمية لتحولها من الإنكار إلى التعريف، وهي بمنزلة (قد، وهل، وبل)، وهي منفصلة عن التكوين الأصلي للاسم، قال الرماني: "والألف واللام في (الغلام) منفصلة، كانفصال(قد)، و(هل)، و(بل)، ونحوها من الحروف، والدليل على ذلك قطعها في التذكّر، كقولهم: (أليْ)، يريد الغلام، و(قَدِي)، يريد (قد فعل)، ولا يقطعون في الحروف المتصلة"(٣)، و(أل) التعريف وحدة قائمة بنفسها، لا تدخل في أصل التكوين النسيجي للكلمة، ولها ميزة الإلصاق، ولا ترد منفصلة عن الكلمة، وغرضها تعريف الاسم، وهي من عوامل الأسماء لا الأفعال، ولا يجوز أن تعمل في غيرها؛ "لأن معنى عوامل الاسم في الاسم خاصة، وإنما يعمل العامل بمعناه،

وسبيلها في الاختصاص للاسم، كسبيل الألف واللام التي للتعريف بالاسم؛ لأن التعريف لا يكون في الفعل"(٤).

وأشار المحدثون إلى هذه النسيج التشكيلي، وأطلقوا على هذه الوحدة الصرفية اسم (المورفيم)، وجعلوه على قسمين: مورفيم حر، ومورفيم مقيد، والذي يمتلك التشكيل الإلصاقي هو المورفيم المقيد كـ(أل) التعريف(٥).

وكل زيادة في المبنى ترافقها زيادة في المعنى(٦)، فدخول هذا المورفيم المقيد على البنية الاسمية يرافقه توسع في الدلالة، وقد أشار الرماني إلى هذا المقصد، فالنكرة تعرف بالألف واللام وبالإضافة إن كانت باسم علم أو ضمير أو معرفة، وقد عدّ التعريف أعلى درجات التخصيص، قال الرماني: "والمعرفة خاصة تنفي الشركة بعلامة دالة، وهي على خمسة أوجه: الاسم العلم، والمضاف إلى المعرفة، وما فيه الألف واللام، والمبهم، والمضمر، وإنما كان العلم معرفة؛ لأنه موضوع للشيء بعينه، وكان المضاف إلى المعرفة معرفة؛ لأنه يجب أن يكتسي منه التعريف بدخوله فيه، حتى صار كبعض حروفه... وأعلى التخصيص تعريف، فإذا قلت: (دار الخليفة) فهو على (الدار) المعرفة"(٧).

ووازن الرماني بين الاسم العلم المجرد من (أل) التعريف، والاسم الذي نُقل باقترانه بـ(أل) التعريف، وأوضح أن الألف واللام المنقولة مع الاسم العلم لم توضع اعتباطًا، بل أفادت أغراض دلالية منها التخصيص والتعميم، "وما نقل وفيه الألف واللام كـ (الحارث)، و(الحسن)، و(العباس)، فالمعنى فيه أنه سمي باسم الشيء بعينه، وما نقل وليس فيه علامة التعريف فهو مسمى باسم الشيء الذي هو له ولغيره، على طريق النكرة، ولولا ذلك لكان الألف واللام لغوًا، لا معنى لهما، ولكن التأويل فيه أنه مسمى باسم الشيء بعينه، وللمسمى أن يختار له ذلك، كما له أن يختار محمدًا أو جعفرًا أو زيدًا أو عمرًا(٨).

وهذا الأمر ليس على العموم، فما نُقل معرفًا بـ(أل)، كأسماء بعض النجوم كـ(الدبران والسّماك والعيّوق)، فتعريفها تعريف الصفة الغالبة؛ "لأنه ليس يرجع بالألف واللام إلى عهد ولا جنس، وإنما مخرجه مخرج الجنس، ومعناه معنى الصفة الغالبة، ولو أخرجت الألف واللام منه لم يتعرف"(٩).

وانمازت (أل) بوظيفة استبدالية تكمن في خاصية الجمع بين التعيين والإضافة، وذلك في الصفة المشبهة، إذ لا تجوز الإضافة في قولك: (الحسن وجهًا)؛ لأن هذا لم يمنع ما هو عليه، فيلزم أن يعوض بدل التعريف بـ(أل) بالتنوين(١٠)، وأضاف الرماني علة أخرى هي أن الإضافة اللفظية إذا كانت مخالفة للإضافة الحقيقية بأن يكون الأول معرفة، والثاني نكرة، فلا يجوز ذلك إلا أن يكون مشبهًا للإضافة الحقيقية بمعاقبة

النون، كقولهم: (الطيبو أخبارٍ)، وأما إذا خرج عن هذا فلا يجوز؛ لأنه منافر للإضافة الحقيقية من غير شبه يقتضي جوازه، وقد أجازه الفراء على تقدير: (الذي هو حسن وجه)(١١)، ورد الرماني على رأي الفراء بأنه هذا الشيء غير ملزم؛ لأنه إضافة نكرة إلى نكرة، فليس فيه منافرة الإضافة الحقيقية، كما في: (الحسن وجه)، مع أن الألف واللام بمنزلة التنوين، فكأنه قال: اجتمع التنوين والإضافة مع المنافرة، فلما اجتمع سببان: أحدهما أن الألف واللام بمنزلة التنوين، وأن الأول معرفة والثاني نكرة على ضد ما يجب للإضافة الحقيقية لم يجز، ومع ذلك فإنه لم يسمع شيء من هذا الذي أجازه الفراء، وإنما يتكلم فيه على طريق القياس على ما قد سمع وصح وقد بينا أنه منافر للأصول من غير شبه يقتضي الجواز ففسد لهذه العلة(١٢).

ومما سبق يتبين أن الرماني قد ربط بين وظيفة المدخلات الالحاقية وبين التركيب، ووقف على صحة التراكيب التي تؤدي إلى صحة الدلالة بأسلوب وصفي تحليلي.

ثانيًا: السوابق الفعلية:

تتغير الأنماط الدلالية للفعل بدخول المؤثرات الخارجية عليه، التي تسمى السوابق، وكما أن للاسم عوامل تدخل عليه، فالفعل أيضًا له عوامل تدخل عليه وتغير في دلالته، وعوامل الأسماء تختلف عن عوامل الأفعال، ولا يمكن أن تعمل في غير اختصاصها، "وسبيلها في الاختصاص للاسم، كسبيل الألف واللام التي للتعريف بالاسم؛ لأن التعريف لا يكون في الفعل، وكذلك سبيل السين، و(سوف) في الاختصاص بالفعل؛ لأن الزيادة التي تكون للاستقبال، وتصير كحرف من حروف الكلمة، لا تكون إلا للفعل؛ لأنه أحق بالدلالة على الزمان من الاسم، فتصلح أن تدل على الاستقبال في الاسم بدلالة منفصلة، لا تخرج الاسم عن حقيقته، كقولك: (زيد ضارب غدًا)"(١٣).

وأشار الرماني إلى العوامل الفعلية التي منها حروف الاستقبال وحروف النصب، التي هي في الأصل أربعة: (أن، لن، كي، إذن)، وفروعها هي: (الواو، والفاء، وأو، وحتى)(١٤)، وينتج من إلحاق هذه المورفيمات الحرة بالفعل تكوين دلالتين، فـ(أن) تنقله من الحال إلى الاستقبال، وتنقله إلى معنى المصدر، أما (سوف)، فإنها تنقل الفعل إلى الاستقبال دون المصدر(١٥).

وتتباين التغيرات الدلالية للفعل بحسب الأداة الداخلة عليه، فالحرف (كي)، له دلالتان، فهو ينقل الفعل إلى الاستقبال والغرض، فتقول: (جئته كي يكرمني)، فدلت على الاستقبال والغرض من الإتيان الذي هو الإكرام، أما (لن)، فتصيب الفعل بتغييرين، تغير من الحال إلى الاستقبال، وتحمّله دلالة النفي، وتعمل (إذن)، في الفعل وتنقله إلى الاستقبال والجواب؛ لأنها تقع في جملة الجواب، "ومعناها الجواب والجزاء، إذا لم

يعتمد ما بعدها على ما قبلها، ولم يكن معها حرف عطف، ولم يكن الفعل فعل الحال"(١٦).

وهذه الأحرف الأربعة كلها على قياس واحد في نقل الفعل إلى الاستقبال من جانب، ومن جانب آخر تباينت بين المصدرية والغرض والنفي والجواب(١٧).

وتعمل المورفيمات المقيدة عملها مع الفعل، وتختلف دلالتها الناتجة من المورفيمات الحرة، وأقر علماء العربية الأوائل وعلى رأسهم سيبويه بهذه النظرية، فتعاملوا مع هذه السوابق، كوحدات شكلية بنائية تؤدي وظائف تصريفية ذات ميزة دلالية داخل النظام اللغوي، وذلك بتأليفها أشكالًا مقطعية من تتابعات صوتية محددة، وفي داخل الكلمات رموز لغوية صوتية تحمل دلالات(١٨).

وتتجلى رؤية الرماني في تناوله لصيغة (أفعل)، الذي هو في الأصل (فعل)، فدخول الهمزة على هذه الصيغة، أدت إلى تغيرات دلالية ووظيفية على البنية الأصلية، ألا وهي التعدية، قال الرماني: "الذي يجوز في: (أفعل) الجاري على أصل الباب نقله عن (فعل) إلى (أفعل) للتعدية، وإن كان (فعل) لا يتعدى صار: (أفعل) يتعدى إلى واحد، وإن كان (فعل) يتعدى إلى واحد صار (أفعل) يتعدى إلى اثنين، وإن كان (فعل) يتعدى إلى اثنين صار (أفعل) يتعدى إلى ثلاثة، فهذا أصل الباب، وهو نقله للتعدية،... فعلى هذا جرت هذه الأبواب؛ لما فيها من حسن البيان مع التصرف في الكلام ووجوه الدلالات"(١٩).

فتقول: (خَرَجَ، وأخرَجتُهُ)، و(فَرَّحتُهُ، وأفرَحتُهُ)، فأحدهما على زيادة التعدية والآخر على زيادة التكثير، وتقول: (نَزَّلتُهُ)، و(أَنزَلتُهُ)، فهذا مما دخل فيه (فَعَّلتُهُ) على (أَفعَلتُهُ)، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةٗ﴾ (٢٠)، فالأول على معنى التعدية، والآخر على معنى التكثير، ولكن تداخلهما قد أوجب أن يكون الأول على مثل ما عليه الثاني من التكثير أو التعدية، ليتقابل المعنى ولا يتنافر(٢١).

وتؤثر بقية السوابق في التكوين الدلالي للأفعال، ولا تقل عن تأثير دخول الهمزة على الفعل، وإكسابه دلالات جديدة، وأشار الرماني إلى هذا المقصد في (باب فعل المطاوع)، فمورفيم (التاء المفتوحة)، و(والهمزة والنون)، يحدد دلالة جديدة للفعل هي المطاوعة والصيرورة، فقولك: "(كسرته فانكسر)، فتدل على أنك صيرته على الصفة، فصار عليها على سبيل المطاوعة، فهذا إفصاح بالمعنى، وإن كان في (كسرته) دليل على معنى (انكسر) من غير إفصاح بذلك، وهذا ضرب من التأكيد مفهوم يفصح فيه بالمعنى

الذي كان خفيًا في الأول، فأما (جذبته فانجذب)، فيفيد فعل المطاوع على غير التأكيد؛ لأنه لا يصلح أن تقول: (جذبته فلم ينجذب)، وكذلك: (قدته فلم ينقد)، فإذا قلت: (قدته فانقاد) أفاد، ولا يصلح مثل هذا في: (كسرته) إلا أن يصحبه دليل يقتضي معنى: حاولت كسره فلم ينكسر، ويقال في الرجل: (كسرته عن هذا الأمر فلم ينكسر) كقولك: صرفته عنه فلم ينصرف"(٢٢).

وفطن سيبويه إلى هذا التغير الدلالي، فأشار إليه في كتابه بقوله: "باب ما طاوع الذي فعله على فعل، وهو يكون على انفعل وافتعل، وذلك قولك: كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم... ونظير ذلك في بنات الأربعة على مثال تفعلل، نحو: دحرجته فتدحرج"(٢٣).

ووقف الرماني في (باب استفعلت)، إلى الأبعاد الدلالية لسوابق (الهمزة والسين والتاء)، والتي تنوعت دلالاتها وأبعادها، فأنتجت آثارًا دلالية متنوعة، كالطلب والسؤال، والتحول، واتظاهر، والاستثبات، وغيرها، فالذي يجوز عند الرماني في صيغة (استفعل) إجراؤها على معنى الطلب، فتقول: (استجدته)، أي: أصبته جيدًا، و(استكرمته)، أي: أصبته كريمًا، و(استعظمته)، أي: أصبته عظيمًا... وكل ذلك لأنه عن طلب لباطن حاله، فوجدته على الصفة، فعلى هذا المعنى رجع إلى أصل الطلب... وتقول: (استنوق الجمل)، أي: تحول إلى حال الناقة في الخلق، و(استتيست الشاة)، أي: تحولت إلى خلق التيس؛ وذلك بأنه طلب حال غيره، فصار عليه، وأدخل سيبويه (تفعل) في هذا الباب؛ لمقاربته (استفعل)؛ إذ (تفعل) بمعنى: تعمَّل للفعل، و(استفعل) بمعنى طلب الفعل، فـ (تزين) تعمّل للزينة، و(تجمّل): بمعنى تعمّل للجمال، وكذلك: (تحسّن)، بمعنى تعمّل للحسن(٢٤)، وقال حاتم الطائي(٢٥):

تَحلَّمْ عَنِ الأَدنَينَ، واستَبقِ وُدَّهُم ... ولَن تَستَطِيعَ الوُدَّ، حَتّى تَحَلَّما

وتقول: (تعظم واستعظم)، و(تكبر، واستكبر)، و(تيقن، واستيقن) ... كل ذلك بمعنى واحد؛ للمقاربة التي بين (تفعل)، و(استفعل)(٢٦).

ومن هذا يتبين أن الرماني استقرأ واستقصى الأبنية والصيغ، ووقف على دلالاتها، ووقوف الشيخ الرماني على هذه التفاصيل والدقائق المتعلقة بالبنية الصرفية، وتقسيمها إلى متصلة وغير متصلة، ومعالجته للتراكيب وصحتها، والتنقيب عن الدرر الدلالية كل هذا يصب في مسيرة البحث الدلالي وتوسعه.

المطلب الثاني: المقحمات:

الإقحام أحد أساليب العربية، ويأتي في بنية الكلمة وفي التراكيب، وذكر علماء العربية هذا المصطلح تلميحًا وتصريحًا، فالخليل أطلق عليه مصطلح الحشو(٢٧)، وسيبويه أطلق عليه مصطلح اللغو والتوكيد والزيادة(٢٨)، وذكره المبرد بصفة الزيادة والوصل(٢٩)، ونسب بعض الباحثين مصطلح الإقحام إلى الخليل معتمدين على ما ورد في كتاب (الجمل)(٣٠) ، ولم أقف على هذا المصطلح في كتابه (العين)، فهذا المصطلح أول ما ورده بمعناه الذي يدل على الزيادة بمعنى دلالي وليس حشوًا عند الرماني في شرحه على كتاب سيبويه، وتبعه في هذا ابن جني الذي ذكر هذا المصطلح وتوسع به وبين الغاية منه التي هي تمكين واحتياط لمعنى الإضافة(٣١) .

فالإقحام من المصطلحات التي وقف عليها الرماني بالشرح والتعريف، وأورد مواضع كثيرة للمقحمات وبين دلالاتها، فوقف على حده في بداية شرحه، فمعنى حروف الإقحام عنده هو: "ذكرها في الموضع الذي ليس لها في الأصل على طريق الزيادة التي يُنوى بها الطرح"(٣٢)، ومن مواضع الإقحام التي حطّ عندها الرماني ركابه:

أولًا التصغير:

تقتحم بعض الحروف بنية الأسماء والأفعال؛ لإضافة طابع دلالي يحمل معاني جديدة، وهذا التغير التصريفي يولد شكلًا جديدًا لبنية الكلمة، مقترنًا بأبعاد دلالية تعتري التشكيل البنيوي لم يكن موجودًا قبلها، والتصغير من أمثلة التغير البنيوي في عمق البنية، وتغير في الدلالة، كأن تكون تحقيرًا للكبير أو تقليلًا للكثير أو تقريبًا للبعيد(٣٣)، ووقف الرماني على التغيرات التي طرأت على الاسم المراد تصغيره، وآلية التصغير بإقحام ياء في الموقع الثالث من الكلمة، وقد تكون بإضافة ياءين ثالثة وخامسة، وأوزانه (فُعَيل، وفُعَيعِل، وفُعَيعِيل)؛ "لأنها من حروف المد واللين في ما لا يغفل ثقل نهاية الجموع، فكانت الألف في الجمع لتعديل الحروف في الشيء الثقيل، وكانت الياء أحق من الواو؛ لأنها أقرب إلى الألف مع أن الضمة التي تلزم أول الاسم في التصغير قد أخذت بحظ من الواو، مع ما فيه من زيادة أول لأول، كما زيدت الحركة التي هي الفتحة في الجمع؛ لتكون أولا لأول على طريق البعد، بحسب مشاكلة الجمع، وكان الموقع الذي هو الثالث أحق بالياء؛ ليجري على قياس نظيرها من الجمع، ووجوبه في الجمع؛ لئلا يوهم أن الفتحة في الأول لأجل الألف، وليست كذلك، إنما هي من علامة هذا الجمع"(٣٤).

وبيّن الرماني أن تصغير الخماسي يكون برده إلى الرباعي، وذلك بحذف حرف منه، ولا يمكن أن يصغر الخماسي من دونه، كما لا يجوز في الجمع؛ وذلك لثقل ذلك

بخروجه عن التعديل في كثرة الحروف، فحدد المقحمات بالمصوتات القصيرة، وياء داخلة في موقع ثالث، وقد تلحق ياء أخرى خامسة، والتصغير لا يقتصر على إقحام الياء، بل قد يكون بإسقاط حرف أو استبداله، فتصغير (سفرجل): (سُفَيرج)، (وسُفَيريج)، بالعوض؛ لأنه لو لزم زيادة حرف صار المطرد ستة، لو صغر على تمامه، فرُفض لثقله(٣٥)، "وتقول في (قَبَعْثَرى): (قُبَيْعِثٌ)، وعلى ذلك القياس تصغير (فَرَزْدَقٍ): (فُرَيْزِدٌ)، وقد قال بعض العرب: (فُرَيْزِقٌ)؛ لأن الدال لما كانت من مخرج التاء أشبهت الزائد، فحذفها كحذف الزائد وإنما جاز العوض وتركه؛ لأنه حذف حرف التخفيف، فاقتضى ذلك تركه من غير عوض، أو العوض بحرف هو أخف منه، وهو حرف المد والدين؛ لسكونه، وكون ما قبله منه"(٣٦).

وأوضح أن العرب رفضت تصغير الخماسي من دون حذف لثقله؛ لئلا يتنافوا بالاختلاف مع اتفاق المعنى في التصغير، وافترض تساؤلًا أنه لمَ جاز الحذف في الرباعي، ولم يجز في الثلاثي؟ فأجاب "إنما جاز على مرتبته من عدة الحروف، فكان ما ساوى نهاية الجموع في عدة الحروف أقرب إليه، ووجب له زيادة علامة، وهي انكسار ما بعد حرف اللين، وما لم يساوه في العدة، فهو نظيره بمرتبة بينه وبينه، فكان لما بعد منه بمرتبة، وكان نظيره في تغيير بناء الواحد بالزيادة؛ لدلالته على المعنى، اقتضى ذلك أن يوافقه في موقع حرف المد والدين، ولزوم الحركة لأوله، فاستوفى كل واحد من القسمين حقه، أما ما كان على أربعة أحرف فاجتمع معه في ثلاثة أوجه، وأما ما كان على ثلاثة أحرف فاجتمع معه في وجهين"(٣٧).

وفطن الرماني إلى المعنى الدلالي بين التصغير والتحقير، فنجده يستعمل التصغير في مواضع والتحقير في مواضع أخرى، فالتصغير عنده يأتي لدلالة التقريب، والتحقير لدلالة التقليل، إذ أورد ذلك في (باب تصغير الشيء لدنوه من غيره)، إذ قال: "الذي يجوز في تحقير الشيء من دنوه من غيره إجراؤه على ما تلزمه الإضافة التي تقتضي تقليل ما بين الشيئين أو تعظيمه، فتبين بالتحقير أحد الوجهين، وهو تقليل ما بينهما، ولا يجوز مثل ذلك في الإضافة التي لا تقتضي تكثيرًا ولا تقليلًا؛ لأنه إنما أخرج على أصل التحقير إلى ضرب منه؛ من أجل مقتضى الإضافة لذلك، فإذا لم تقتض تقليلًا ولا تكثيرًا لم يجز التحقير إلا على أصله، وهو أن يكون صغيرًا في معنى مبهم"(٣٨).

والتحقير قد يتوسع إلى دلالات أخرى، فيشمل جانبين هما المحقر والمحقر منه، دلالة على أن المحقر منه بنفس مرتبة المحقر في المعنى، وذلك في قولك: "(هو مُثَيْلُ هذا)، و(أُمَيْثَالُ هذا)، فهو على خلاف تلك الطريقة، وذلك أن أصل المثلين أن يسد أحدهما مسد الآخر في كل شيء...؛ لأن المماثلة تقريب أحد الشيئين من الآخر فيما يصلح له، فإذا كان أقرب إليه بما لا شيء أقرب منه فهو أحق بإطلاق صفة (مثل) له، فعلى هذا

الأصل إذا حضرت، فقلت: (مثيل) مقامه فهو حقير، كما أنه حقير، فإنما يتوجه التحقير على أغلب ما الشيء عليه من المعنى، فالأغلب على المثل ما ذكرنا من أنه يسد مسد مثله، ويقوم مقامه، فإذا وجب له التحقير وجب لمثله على هذا الذي بينا"(٣٩).

ويبين الرماني الجانب الدلالي بتصغير المسافات المكانية، بتقليل التباعد بين المصغر والمصغر منه، فتصغير (فوق ذلك): (فُوَيقَ ذلك)، فدلالة (فوق ذلك)، قد تعني أن المسافة قد تكون بعيدة، وقد تكون قريبة، أما استعمال (فُوَيقَ ذلك)، فإنه يبين أن الفارق بسيط بين الطرفين، وكذلك استعمال (دُوَين)، و(تُحَيت)، و(قُبَيل)، و(بُعَيد)(٤٠).

ثانيًا: ألف الفاعل، والتضعيف:

تقتحم الألف البنية الفعلية، فتحولها إلى صيغة (فاعل)، و(تفاعل)، بدلالة المشاركة، وكذلك التضعيف يدخل على الفعل، فيفيد على الأغلب التعدية والمبالغة، وأشار الرماني إلى هذه الصيغ في (باب أبنية الأفعال في الثلاثي): فـ" أبنية ما فيه الألف ثانية، وثالثة بناءان: (فاعل)، و(تفاعل)، نظيره: (ضَارَبَ)، و(تَغَافلَ)... وأبنية المضاعف العين بناءان: (فَعّلَ)، و(تَفَعّلَ)، نظيره: (كَرّمَ)، و(تَكَرّمَ)"(٤١)، وهذه التغيرات التي تصيب البنية الفعلية تنفرد بما يسمى (النمو الداخلي للأفعال)، التي وقف عليها أصحاب الدرس اللغوي الحديث، ووصفوها بأنها: التحولات الداخلية في الفعل، التي ينتج منها إخلاص الفعل إلى معنى جديد، كذلك المعنى الذي يختلف فيه (فَعَلَ) عن (فَاعَل)، أو(فَعّلَ)، وهي تغيرات داخلية قياسية(٤٢).

ويؤكد الرماني أن هذا التغير الخارجي يرافقه تغير في المعنى، إذ قال: " الذي يجوز في دخول الزيادة في (فعلت) للمعاني إجراء ذلك على زيادة الحرف لزيادة المعنى على مقتضى الزيادة في بنية الكلمة. ولا يجوز إجراء ذلك على لفظ الأصل؛ لأنه لما كان المعني زائدًا على الأصل اقتضى ذلك زيادة في اللفظ تدل على زيادة المعنى، مع أن الأصل في المعنى دائر في جميع التصاريف، فكذلك الأصل في اللفظ دائر في جميع التصاريف"(٤٣)

وهذه الصيغة تعني المشاركة في الفعل بين اثنين: الفاعل والمفعول، وهذه المشاركة تحكمها الصيغة، فقد تكون متساوية، أو متسلسلة، وتحدد من بدأ بالفعل، يقول الرماني موضحًا ذلك: " والأصل في: (فاعلته) إجراء الفعل من اثنين يبنى عليه أحدهما على طريق الفاعل، والآخر على طريق المفعول، وهو زيادة على معنى الفعل من واحد، والفرق بينه وبين (تفاعلت) أن الفعل في (تفاعلت) من اثنين ينبني عليه كل واحد منهما على طريق الفاعل بالعطف في التفصيل، وبالتثنية والجمع في الجملة...، فأما: (تضارب العمران)، و(تضارب زيد وعمرو)، فعلى بناء الفاعلين على الفعل، ولا يتعدى (تفاعل)؛ لأنه قد استوفى مقتضاه بذكر الفاعلين كما استوفى (فاعلته) بذكر

الفاعل والمفعول، فكل واحد منهما يجري على ما بينا. وإنما اختلف حكمهما؛ لأن (تفاعل) فيه معنى التساوي من الاثنين في الفعل، وليس كذلك: (فاعلته)؛ لأن أحدهما أغلب على الفعل بأنه ابتدأ به، إذ كان أحرص عليه، أو أقوى فيه، أو ما أشبه ذلك بما يغلب به؛ فلذلك جرى على طريق الفاعل، والآخر على طريق المفعول"(٤٤).

وللتضعيف في (فَعَّلتُ) دلالات أشار إليها الرماني منها التكثير، وهذه الصيغة التضعيفية تشترك مع صيغة (أفعَلتُ)؛ للتشابه الذي بينهما بالزيادة للتكثير، التي تصيب المفعول التابع للفعل، والتشديد في الفعل هو الذي أوجب معنى التكثير، "وتقول: (كَسَرْتُها، وكَسَرْتُها)، و(قَطَعْتُها، وقَطَّعْتُها)، فليس في (فَعَلْتُ) دليل على التكثير، وفي (فَعَلْتُ) دليل على ذلك، فأما (مَزَّقْتُهُ) من غير أن يجري على (فَعَلْتُ) فلكثرة ما يكون هذا المعنى على تكثير، وتقول: (عَلَطْتُ(٤٥) البَعِيرَ)، و(عَلَّطْتُ الإبل)، ولا معنى لقولك: (عَلَّطْتُ البَعِيرَ)؛ إذ العِلاطُ يكون مرة، ويستغنى به عن تكريره(٤٦).

وقد يحذف التضعيف مع بقاء دلالته على التكثير؛ للتشابه بين الفعلين، وسياق الكلام الذي يحتوي على أدلة تفيد معنى التكثير، " وتقول: (هي تُجَوّلُ) و(تَجُولُ)، و(تُطَوّفُ) و(تَطُوفُ)؛ بإجراء كل واحد منهما على أصله، ويجوز تخفيف الفعل، وفيه معنى التكثير؛ لاجتماع سببين؛ أحدهما: التشابه الذي بين (فَعَلْتُ، وفَعَّلْتُ)، والآخر: الدليل الذي يصحب الكلام، كقول الفرزدق(٤٧):

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وأُغْلِقُها حَتَّى أَتَيْتَ أَبَا عَمْرِو بن عَمَّارِ

فـ (أَفْتَحُ) هاهنا بمعنى (أُفَتِّحُ)؛ للدليل الذي صحب الكلام في قوله: ما زلت على هذا الأمر"(٤٨).

وفي قوله تعالى: " ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ۝٥٠﴾ (٤٩)، فجاء التضعيف دلالة على تكثير الأبواب، وليس على تكثير الفتح والإغلاق في الباب الواحد، وذكر بعض المفسرين أن " العدول عن الفتح إلى التفتيح للمبالغة، وليست لكثرة الأبواب، بل لعظمها كما ورد من المبالغة في وسعها وكثرة الداخلين، ويحتمل أن يكون للإشارة إلى أن أسباب فتحها عظيمة شديدة؛ لأن الجنة قد حفت بالمكاره"(٥٠).

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾(٥١)، فيحتمل أن يكون على تكثير العيون التي فُجّرت، وتكرير الفعل في كل واحد منها(٥٢)، وقيل أن قوله تعالى: "(الأرض عيونًا)، أي: جميع عيون الأرض، ولكنَّه عدل عنه للتهويل بالإبهام ثمَّ البيان وإفادة أنّ وجه الأرض صار كله عيونًا"(٥٣).

ويتضح من استقراء دلالتي (الألف والتضعيف) الداخلتين على البنية الفعلية أنهما تردفان الدلالة الفعلية قيمة تعبيرية، ونلحظ الربط الصوتي الصرفي في التحولات البنيوية المرتبطة بالأساليب البلاغية والأسلوبية بين المتلقي والمخاطب، ويتضح أيضًا أن العربية لغة لا تعتمد على الجذور في إحصاء مفرداتها، إذ إن اللواصق المتصلة بالأفعال قد أثرت العربية بألفاظ جديدة تحمل دلالات توسعت عن ألفاظها الأصلية.

المطلب الثالث: اللواحق:

أولًا: ياء النسب:

من اللواحق التي تدخل على النسيج الاسمي وتغير في دلالته ياء النسبة أو ياء الإضافة، وهي: ياء مشددة تلحق الاسم، وتغير فيه لفظًا ومعنى، ووقف الرماني على هذا التغيير الذي يطرأ على الاسم، "وإنما جاز التغير النادر في باب النسب؛ لقوته على ذلك من وجهين: تغيير المعنى واللفظ، وذلك بأن يصير معنى الاسم لغير ما كان له، وتغيير الاسم بعلامة النسبة، وعلامة النسبة ياء مشددة، وإنما كانت أولى بالزيادة على هذه الجهة؛ لأن النسبة ضرب من الإضافة، والإضافة إلى النفس تكون بالياء الواحدة، كقولك: (غلامي)، و(صاحبي)؛ لأن المعنى يجري على ما كان عليه؛ إذ (غلامي) هو الغلام المعروف قبل إضافته إليَّ، وليس كذلك الإضافة في النسبة؛ إذ المعنى فيها لغير ما كان قبل، كقولك: (كوفي)، فهو رجل كوفي، وقد صار المعنى له بعد أن كان للكوفة التي هي البلد، فلما تضاعف التغيير في النسب بتغيير المعنى واللفظ تضاعفت علامته بالياء المشددة، ولما لم يكن في الإضافة إلى النفس إلا تغيير واحد كانت علامته الياء المفردة"(٥٤).

فهذا النوع من الإلحاق أو الإضافة كما وصفها الرماني، تحول الدلالة من العام إلى الخاص إذا كانت النسبة إلى مدينة، فتضاعف المعنى بعد أن صار للشخص وللمدينة، وجب أن يكون بتضعيف الحرف المضاف، فناسبت الشدة في الحرف التضعيف في المعنى.

ومعنى النسبة هي اختصاص الشيء بغيره من وجه من الوجوه على نقل اسمه إلى المنسوب، فإذا كانت دلالة الاسم في الأصل تشير إلى معنى عام وسمي به تحولت دلالته إلى المسمى به "فإذا سميت رجلًا (دَهْرًا) ثم نسبت إليه قلت: (دَهْرِيٌّ)، وكذلك إن عنيت أنه يقول بمذهب أهل الدهر قلت: (دَهْرِيٌّ)؛ لأنك قد أزلته عن المعنى الذي وقع فيه التغيير على طريق النادر"(٥٥).

ولا تجتمع لاحقة النسبة مع دلالة الجمع؛ وهناك فرق في الدلالة بين النسب إلى الجمع وبين النسب إلى لفظ الجمع إذا سمي به، بما يقتضيه حال كل منهما من غير إخلال

بالمعنى " فلما كان الجمع واحد من لفظه كسر عليه صار دليلًا عليه؛ لموافقته له في اللفظ والمعنى، وليس كذلك إذا كان اسمًا لواحد؛ لأنه ليس له واحد يرد إليه في اللفظ والمعنى، كما للجمع المكسر على واحد، وإنما يفهم أنه نسب إلى الجمع؛ لأنه إذا نسب إلى واحد الجمع فهو مختص بالجمع بوسيطة واحده المضاف إليه، فهو كالإضافة إلى الثاني، والمعنى على الأول، فكذلك النسب إلى واحد الجمع، والمعنى على الجمع، وهذا اختصاص يظهر بهذه الطريقة كثيرًا في النظائر، ففُهم المعنى بكثرته في النظائر، وقرب واحد الجمع من الجمع، والنسب إلى القبائل: (قَبَلِيٌّ)، وفي المرأة: (قَبَلِيَّةٌ)"(٥٦).

وتوجب لاحقة النسب إضافة لواحق أخرى في بعض الأحيان إذا كانت دلالة النسب تدل على العِظَمِ، فتوجب زيادة الألف والنون قبلها، فزيادة اللفظ تقتضي الزيادة في المعنى؛ لعِظَمِ المدلول، وأشار الرماني إلى ذلك بقوله: " الذي يجوز في النسب إلى الشيء بمعنى العظم خاصة زيادة الألف والنون؛ لتكون الزيادة في اللفظ تقتضي الزيادة في معنى عِظَمِ الشخص، ولا يجوز أن يكون من غير زيادة تؤذن بهذا المعنى؛ لأنه لا يدل عليه، ولا يجوز إذا صار الاسم علمًا إلا حذف الزيادة؛ لأنه قد بطل ذلك المعنى، فتقول في النسب إلى (الجُمَّةِ) على معنى الطويل الجمة: (جُمَّانِيٌّ)، وفي طويل اللحية: (لِحْيَانِيٌّ)، وفي الغليظ الرقبة: (رَقَبَانِيٌّ)، فإن نقلته إلى الاسم العلم قلت: (جُمِّيٌّ)، و(رَقَبِيٌّ)، و(لِحْيِي)، و(لِحَوِيٌّ)"(٥٧).

وقد تحذف اللاحقة وتبقى دلالتها على النسب، وإجراؤها على صيغ ثابتة تغلب على معنى الصفة، ويكون هذا التغير في النسب الذي جاء على وزني (فَعَّالٍ) أَو(فَاعِلٍ)؛ ولهذا لم يكن بد له من صيغة لا يكفي فيها ياء النسب المشددة؛ لأن الياء المشددة إنما تدل على نسبة مبهمة، فإذا خرجت إلى نسبة خاص، لم يكن بد له من صيغة سوى الياء المشددة، فجُعلت له صيغة تغلب على معنى الصفة، حتى يكون نظيره ما فيه الياء المشددة؛ إذ كانت توجب إخراج الاسم إلى الصفة، وإجراء هذا الباب على وجهين: أحدهما: إذا كانت النسبة إلى ما معناه الحرفة أو العلاج، فيكون على صيغة (فَعَّالِ)؛ لأنه يشابه صيغة (فَعَّال) التي هي للتكثير في الصفة، نحو: (قَتّال)، و(كَذَّابٍ)، والوجه الآخر: يكون بمعنى (ذِي كَذَا)، فيلزمه أن يجيء على وزن (فَاعِلٍ)؛ لأنها زنة تغلب على الصفة، وليس فيها تكثير، ولا يجوز أن يستوي جميع النسب في إلحاق ياءي النسبة؛ لأنه قد يكون معها معنى يطرد لا يكون في سائر أبوابها، فيحتاج إلى صيغة مفردة، فتقول في صاحب الثياب: (ثَوَّابٌ)، وفي صَاحِبِ العَاجِ: (عَوَّاجٌ)(٥٨).

ثانيًا: لواحق التأنيث:

تلحق آخر الاسم علامات دلالتها تمييز نوعية الجنس بين المذكر والمؤنث، وهذه اللواحق محصورة بين (التاء)، و(الألف المقصورة)، و(الألف الممدودة)، وتعد " التاء، أشهر علامات التأنيث، وإن لم تكن أصلها، وهي العلامة القياسية"(٥٩)، قال ابن الناظم: "كل اسم فلا يخلو أن يكون موضوعًا على التذكير أو التأنيث، والتذكير هو الأصل، فلذلك استغنى عن علامة، بخلاف التأنيث، فإنه فر، فافتقر إلى علامة، وهي: تاء، أو ألف مقصورة أو ممدودة، والتاء أكثر استعمالًا من الألف، فلذلك قد يستغنى بتقديرها في بعض الأسماء عن الإظهار، كما في نحو: يد وعين وكتف"(٦٠).

وتنوع إلحاق التاء في الأسماء وأعطت دلالات متنوعة، وأوجزها الزمخشري في قوله: "ودخولها على وجوه: للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة كضاربة ومضروبة وجميلة، وهو الكثير الشائع؛ وللفرق بينهما في الاسم كامرأة وشيخة وإنسانة وغلامة، وهو قليل؛ وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه، كتمرة وشعيرة وضربة وقتلة؛ وللمبالغة في الوصف كعلامة ونسابة وراوية وفروقة وملولة؛ ولتأكيد التأنيث كناقة ونعجة؛ ولتأكيد معنى الجمع كحجارة وذكارة؛ وللدلالة على النسب كالمهالبة والأشاعثة، وللدلالة على التعريب كموازجة وجواربة؛ وللتعويض كفرازنة وجحاجحة، ويجمع هذه الأوجه أنها تدخل للتأنيث وشبه التأنيث"(٦١).

وتوسع الرماني في الوقوف على دلالات التاء الخارجة عمّا وضعت له الأصل، إذ تخرج من معنى التأنيث إلى معنى المرة الواحدة، فذكر في باب (الفِعلَة التي في معنى الحال) أن "الأصل في هذا الباب دلالات وضعية تجري في معانيها بحسب ما ضمنت به، فإذا ضمنت بحروف مخصوصة مع بنية مخصوصة صارت تلك الحروف مع البنية المخصوصة دليلًا على المعنى، وأيهما انفرد من صاحبه فإنه لا يدل على ذلك المعنى"(٦٢)، فدلالة التاء الملحقة بـ(فَعَلَ)، تخرج من التأنيث إلى دلالة المرة الواحدة، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله: "وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدًا على فعلة على الأصل"(٦٣)، وعلل الرماني ذلك بأن الماضي لما كان على (فَعَلَ)، اقتضى المرة الواحدة في المصدر إذا جاء على وزن (فَعْلَة) في المتعدي، وفّرق بين المتعدي وغير المتعدي، فإن غير المتعدي يأتي على وزن (فُعُول)، فإذا قُصد به المرة الواحدة أصبحت جميعها على وزن (فَعْلَة)، لكل ما دل على (فَعَلَ)، فتقول: (قَتَلَهُ قَتْلَة) و(رَكَبَ رُكُوب رَكْبَة)(٦٤).

وتختلف التاء الدالة على المرة عن التاء التي تكون من أصل البنية الصرفية، فالأخيرة تكون خالية من دلالة المرة الوحدة، قال الرماني: "فأما: (الشِدَّة)، و(الشِّعرَة)،

و(الدِّريَة)، و(الدَّريَة)، فليس في شيء من هذا التضمين خاصة الحروف على هذه البنية بمعنى الحال"(٦٥).

وتلحق تاء في آخر الاسم للتمييز بين الجنس واسم الجنس، فدلالتها هنا إثبات إيجاب الإفراد، وخروجها إلى اسم الجنس فـ"يجوز في الجنس الذي واحده بالهاء أن يجمع في القليل بالألف والتاء، وفي الكثير باسم الجنس؛ لأنه يصلح أن يعم جميع الجنس، ولا يجوز أن يكون اسم الجنس تكسيرًا على الواحد؛ لأنه الأصل الأول الذي يصلح لجميع الجنس، وإنما يفرد منه الواحد، فيكون فرعًا عليه؛ ولذلك وقعت الزيادة فيه، وجرى اسم الجنس على الحروف الأصول، ولا يجوز أن يطرد فيه التكسير؛ للاستغناء باسم الجنس الذي له قوة الأصل، وتمكن الأول، مع دلالته على الجمع، فغلب على الكثير، واستغني بالألف والتاء في القليل"(٦٦).

وتلحق التاء في الأسماء الأعجمية الرباعية دلالة على الجمع، فـ"يجوز في جمع الأعجمي الذي على أربعة أحرف إجراؤه على إظهار علامة التأنيث؛ لأنه لما لحقه التعريف كان فرعًا على الأصل الذي كان عليه، وفرعًا على العربي؛ لأنه بعده في المرتبة، فلحقته العلامة؛ لتدل على معنى الفرع فيه، وكان أحق من العربي بإظهار علامة التأنيث في الجمع؛ لأنه أخفى من العربي في الحكم، ولا يجوز اطراد ترك العلامة فيه لهذه العلة"(٦٧).

وتدخل التاء كلاصقة تصريفية في الوصف الذي يكون على أربعة أحرف، للدلالة على المبالغة، وهذه الصيغة المؤنثة تلزم المذكر والمؤنث، كما لزمت صيغة (جريح) بالتذكير للمؤنث والمذكر، قال الرماني: "وأما قولهم: (امْرَأَةٌ فَرُوقَةٌ)، و(مَلُولَةٌ)، و(رَجُلٌ فَرُوقَةٌ، و(مَلُولَةٌ)، فهو نظير (صَبُورٍ)، في لزوم الصيغة الواحدة للمذكر والمؤنث، وقال أبو الحسن: دخلت الهاء للمبالغة كَـ(نَسَّابَةٍ)، و(عَلَّامَةٍ)(٦٨).

وتلحق التاء اسم الآلة على زنة (مِفْعَل)، وتلبسه تفخيم الشأن، "وتقول: (مِكسَحة)، و(مِسَلَّة) للآلة، إلا أن الهاء دخلت لتفخيم شأن المعنى"(٦٩).

وتحدد التاء الملحقة بالصفة التي على معنى النسب دلالة الاستحقاق في الحال وليس على الأصل العام، فحدد الرماني إلحاقها في صفة (فاعل)، الجاري على الفعل بصورة حالية وليس وصفًا عامًا، "فأما لحاتها في الصفة التي على معنى النسب فيجب أن يكون مبنيًا على الأصل الأعم، فتسقط من (فاعل) إذا كان النسب خاصة، وتثبت إذا كان على طريقة الفعل، كما تثبت في (جَارِيَةٍ)، و(قَائِمَةٍ) الذي لا يتوجه فيه معنى، والفرق بين (فاعل) الذي هو على معنى النسب وبين (فاعل) الجاري على الفعل، أن الجاري على الفعل يدل على وجود الفعل في حال استحقاق الصفة، وليس كذلك ما هو للنسب؛ لأنه قد يكون من غير فعل أصلًا، كقولهم: (مَكَانٌ آهِلٌ)، و(رَجُلٌ نَاعِلٌ)، وقد يكون على

معنى أن من شأنه كذا، كقولهم: (امْرَأَةٌ مُرْضِعٌ)، أي: من شأنها الرضاع اللبن الذي لها، فإذا قلت: (مُرْضِعَةٌ) دللت على أنها ترضع في الحال"(٧٠).

الخاتمة

تؤثر الدلالة الصرفية تأثيرا كبيرا على السياق، فبنية الكلمة والزيادات الداخلة عليها كلها تحمل دلالات ومعاني تؤثر في السياق الدلالي، فما حرف وضع عبثا، ولا سيما في القران الكريم، فاختيار الحرف المناسب للسياق هو من اعلى درجات البلاغة والقران الكريم خير مثال على دلالة معاني الأحرف الداخلة على البنية، ودرس علماء العربية هذه الزيادات واطلقوا عليها تسميات شتى فالخليل وسمها بالحشو وسيبويه تنوع عند المسمى بين الزيادة والتوكيد أما الرماني فقد اصطلح عليها مصطلح الإقحام فهذه الحروف تقتحم البنية لتعطيها معاني إضافية مع المعاني الأصلية.

الهوامش:

(١) التصريف الملوكي: ١٣.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٥.

(٣) شرح الرماني: ٢٢٤٤/٥-٢٢٤٥.

(٤) المصدر نفسه: ١٦٥٠/٤.

(٥) ينظر: علم اللغة، السعران: ٢٣٩، وعلم اللغة، حاتم الضامن: ٦١.

(٦) ينظر: البهجة الوفية: ٦٨/١.

(٧) شرح الرماني: ٧٩٠/٢-٧٩١.

(٨) المصدر نفسه: ٩٩٩/٢.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٢٠٠/١.

(١١) ينظر: شرح السيرافي: ٣٩/٢، وشرح الرضي: ٢٢٩/٢.

(١٢) ينظر: شرح الرماني: ٣٧٩/١، والمقاصد الشافية: ٣٩/٤.

(١٣) شرح الرماني: ١٦٥٠/٤.

(١٤) ينظر: المفصل: ٣٢٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢١٨.

(١٥) ينظر: شرح الرماني: ١٦٥١/٤، والإيضاح في علل النحو: ٨٠.

(١٦) شرح المقدمة المحتسبة: ٢٢٦/١.

(١٧) ينظر: شرح الرماني: ١٦٥١/٤.

(١٨) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ١١٦.

(١٩) شرح الرماني: ٢٩٨٢/٦، وينظر: شرح التسهيل: ١٦٤/٢.

(٢٠) سورة الأنعام: من الآية:٣٧.

(٢١) ينظر: شرح الرماني: ٢٩٨٣/٦-٢٩٨٤، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٧/٣.

(٢٢) شرح الرماني: ٣٠٠٢/٦-٣٠٠٣.

(٢٣) الكتاب: ٦٥/٤-٦٦.

(٢٤) ينظر: الكتاب: ٧١/٤-٧٢.

(٢٥) ينظر: ديوانه: ٢٣٧.

(٢٦) ينظر: شرح الرماني: ٣٠١٧/٦-٣٠١٩، والخصائص: ١١٨/١-١١٩.

(٢٧) ينظر: العين: ١٤٣/٨.

(٢٨) ينظر: الكتاب: ١٤٠/٣، ٢٢١/٤.

(٢٩) ينظر: المقتضب: ١٨٣/١، ١٣٧/٤.

(٣٠) ينظر: ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية: ٢٣-٢٤.

(٣١) ينظر: الخصائص: ٢٨٦/٢.

(٣٢) شرح الرماني: ١٦٢/١.

(٣٣) ينظر: شرح المقدمة المحتسبة:١٩١/١.

(٣٤) شرح الرماني: ٢٤٢٣/٥.

(٣٥) ينظر: رسالة الملائكة: ٢٧٠/١.

(٣٦) شرح الرماني: ٢٤٢٥/٥.

(٣٧) المصدر نفسه: ٢٤٢٦/٥.

(٣٨) شرح الرماني: ٢٥٣٨/٥.

(٣٩) شرح الرماني: ٢٥٣٩/٥، وينظر: المقتضب: ٢٧٤/٢.

(٤٠) ينظر: شرح الرماني: ٢٥٣٩/٥، وشرح المفصل: ٤٢٨/٣.

(٤١) شرح الرماني: ٣٤١٥/٧.

(٤٢) ينظر: معالم دراسة في الصرف: ٢٨، ومدخل إلى علم اللغة، (د.محمد حسن عبد العزيز): ٢٢٢.

(٤٣) شرح الرماني: ٣٠٠٨/٦.

(٤٤) شرح الرماني: ٣٠٠٩/٥.

(٤٥) وهي كيٌّ أو سمة تكون في عنق الإبل، ينظر: الصحاح: (علط) ١١٤٤/٣، ومقاييس اللغة: (علط) ١٢٤/٤.

(٤٦) شرح الرماني: ٢٩٩٧/٦.

(٤٧) ينظر: ديوانه: ٣٨٢.

(٤٨) شرح الرماني: ٢٩٩٨/٦

(٤٩) سورة ص: الآية:٥٠.

(٥٠) روح البيان: ٤٩/٨، وينظر: تفسير حدائق الروح والريحان: ٤٠٧/٢٤.

(٥١) سورة القمر: من الآية:١٢.

(٥٢) ينظر: شرح الرماني: ٢٩٩٩/٦.

(٥٣) السراج المنير: ١٤٥/٤.

(٥٤) شرح الرماني: ٢٢٧٠/٥، وينظر: شرح المفصل: ٤٤٢/٣.

(٥٥) شرح الرماني: ٢٢٧٥/٥، وينظر: الأصول في النحو: ٨١/٣.

(٥٦) شرح الرماني: ٢٣٥٣/٥، وينظر: المقاصد الشافية: ٤٩٥/٧.

(٥٧) شرح الرماني: ٢٣٥٥/٥، وينظر: البديع في علم العربية: ٢١٤/٢.

(٥٨) ينظر: المقتضب: ١٦١/٣، وشرح الرماني: ٢٣٦١/٥.

(٥٩) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٢٤.

(٦٠) شرح ابن الناظم: ٥٣٤.

(٦١) المفصل: ٢٤٨-٢٤٩.

(٦٢) شرح الرماني: ٢٩٥١/٦.

(٦٣) الكتاب: ٤٥/٤.

(٦٤) ينظر: المقتضب: ١٧٢/٢، وشرح الرماني: ٢٩٥٤/٦-٢٩٥٥.

(٦٥) شرح الرماني: ٢٩٥٤/٦، وينظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي: ٣٣٥.

(٦٦) شرح الرماني: ٢٧٣٩/٦.

(٦٧) شرح الرماني: ٢٨١١/٦، وينظر: البديع في علم العربية: ٥٤٣/٢.

(٦٨) شرح الرماني: ٢٨٤٦/٦.

(٦٩) شرح الرماني: ٣٠٧٢/٦، وينظر: شرح المفصل: ١٥٢/٤.

(٧٠) شرح الرماني: ٢٣٦٤/٥، وينظر: تمهيد القواعد: ٤٦١٩/٩.

المصادر والمراجع

- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، (د ت) .
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦ هـ،١٩٨٦ م.
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، (د ت) .
- تعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تح: د. عوض بن حمد، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، (د ت) .
- رسالة الملائكة، أبو العلاء المعري، (ت ٤٤٩هـ)، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣ م .
- روح المعاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م .
- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تح:د. محمد علي الريح هاشم، راجعه، طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد نور الدين الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨مـ .
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد الإستراباذي، (ت٦٨٦ه)، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، كلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية، بدون طبعة، (د ت).
- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني(ت٣٨٤ه)، دراسة وتحقيق: د شريف عبد الكريم النجار، د عياد عيد الثبيتي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة/ دار عمار للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠٢١م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن يعيش النحوي، (ت ٦٤٣ه)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩ه)، تح/ خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.

- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- ظاهرة الإقحام في التراكيب اللغوية، د خالد بسندي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٥م.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تح: د /مهدي المخزومي، ود /إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د ت) .
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، تح، محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د ت) .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠ه)، تح، عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ه ــ ١٩٨٨م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨ه)، تح: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تح: د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠ م .
- مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥ه)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩ه،١٩٧٩م.
- المقتضب، محمد بن يزيد المبّرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.، بيروت، (د ت).

Sources and references

- Fundamentals in Grammar, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl al-Nahawi, known as Ibn al-Sarraj (d.
- Clarification in the ills of grammar, Abu al-Qasim al-Zajaji (d. 337 AH), edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Nafees, Beirut, fifth edition, 1406 AH, 1986 AD.
- Al-Badi` in the science of Arabic, Majd al-Din Abu al-Saadat al-Mubarak bin Muhammad al-Shaibani al-Jazari Ibn al-Atheer (d. 606 AH), edited by: Dr. Fathi Ahmed Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, Kingdom of Saudi Arabia, first edition, 1420 AH.
- Appendix and supplementation in explaining the book of facilitation, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf Atheer Al-Din Al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus (from 1 to 5), and the rest of the parts, Dar Treasures of Seville, first edition, (d.t).
- Commentary on the book of Sibawayh, Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Dr. Awad bin Hamad, first edition, 1410 AH, 1990 AD.
- Characteristics, Abu al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), the Egyptian General Book Organization, fourth edition, (D.T).
- The Message of the Angels, Abu Al-Alaa Al-Maari, (d. 449 AH), edited by: Abdel Aziz Al-Maimani, Dar Al-Kutub Al-Ilmya, Beirut / Lebanon, first edition, 1424 AH, 2003 AD.
- The Spirit of Meanings, Shihab al-Din Mahmoud bin Abdullah al-Husayni al-Alusi (d. 1270 AH), edited by: Ali Abd al-Bari Attia, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, first edition, 1415 AH.
- Explanation of Ibn al-Nazim on Alfiya Ibn Malik, Badr al-Din Muhammad Ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad Ibn Malik (d. 686 AH), Edited by: Muhammad Basil Oyoun al-Sood, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, first edition, 1420 AH, 2000 AD.
- Explanation of the verses of Sibawayh, Yusuf bin Abi Saeed Abu Muhammad al-Sirafi (d. 385 AH), edited by: Dr. Muhammad Ali Al-Raih Hashem, reviewed by Taha Abdel-Raouf Saad, Al-Azhar

Colleges Library, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 1394 AH, 1974 AD.

- Explanation of Al-Ashmouni on the Alfiya of Ibn Malik, Ali bin Muhammad Nour Al-Din Al-Ashmouni (d. 900 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, Lebanon, first edition 1419 AH, 1998 AD.
- Explanation of Al-Radi on Al-Kafiyyah, Radi Al-Din Muhammad Al-Istrabadi, (d. 686 AH), correction and commentary, Yusuf Hassan Omar, College of Arabic Language and Islamic Studies, without edition, (D.T).
- Explanation of the book Sibawayh, by Abu al-Hasan Ali bin Issa al-Rumani (d. 384 AH), study and investigation: Dr. Sharif Abdul Karim al-Najjar, Dr. Ayad Eid al-Thubaiti, Dar al-Salam for printing, publishing, distribution and translation / Dar Ammar for publication and distribution, Egypt, 1st edition, 2021 AD.
- Explanation of Sibawayh's book, Abu Saeed Al-Sirafi Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban (d. 368 AH), Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 2008 AD
- Explanation of the detailed, Muwaffaq al-Din Yaish bin Yaish al-Nahawi, (d. 643 AH), edited by: Dr. Emile Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, Lebanon, first edition, 1422 AH, 2001 AD.
- Explanation of the Computed Introduction, Taher bin Ahmed bin Babshath (d. 469 AH), edited by / Khaled Abdel Karim, Al-Motakaba Al-Asriya, Kuwait, first edition, 1976 AD.
- Explanation of Facilitating Benefits, Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Ta'i Jamal Al-Din (d. 672 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, d. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, Hajar for printing, publishing, distribution and advertising, first edition, 1410 AH, 1990 AD.
- The phenomenon of intercalation in linguistic structures, Dr. Khaled Basendi, Dar Treasures of Knowledge for Publishing and Distribution, Amman, 1st edition, 2015 AD.
- Al-Ain, Abu Abd al-Rahman al-Khalil bin Ahmad al-Farahidi (d. 170 AH), edited by: Dr. Mahdi al-Makhzoumi, and Dr. Ibrahim al-Samarrai, Al-Hilal Library and House, (D.T).

- Linguistic Differences, Abu Hilal Al-Hassan bin Abdullah Al-Askari (d. Towards 395 AH), Muhammed Ibrahim Selim, Dar Al-Ilm and Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, (D.T).
- The Useful Chapters in Al-Waw Al-Mazidah, Salah Al-Din Abu Saeed Khalil bin Kikaldi bin Abdullah Al-Dimashqi Al-Ala'i (d.
- The book, Abu Bishr Amr bin Othman Sibaweh (d. 180 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, third edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1408 AH - 1988 AD.
- Al-Mufassal in the art of syntax, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar Al-Zamakhshari (d. 538 AH), edited by: Dr. Ali Bou Melhem, Al-Hilal Library and House, Beirut, 1993.
- Al-Maqasid Al-Shifa fi Sharh Al-Khalasah Al-Kafiya (Explanation of Alfiya Ibn Malik), Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatibi (d. 790 AH), edited by: A group of investigators, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, first edition, 1428 AH, 2007 AD.
- The grammatical purposes in explaining the evidence of the explanations of the millennium, Badr al-Din Mahmoud bin Ahmed al-Ayni (d. 855 AH), edited by: Dr. Ali Mohamed Fakher, d. Ahmed Mohamed Tawfiq Al-Sudani, d. Abdel Aziz Mohamed Fakher, Dar Al-Salam for printing, publishing, distribution and translation, Cairo, Egypt, first edition, 1431 AH, 2010 AD.
- Standards of Language, Abu al-Hasan Ahmad bin Faris bin Zakaria (d.
- Al-Muqtadab, Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, The World of Books., Beirut, (D.T).